

# السياسي في قمة إفريقيا-فرنسا: استعراض قوة وسياسات اقتصادية مصرية يفرضها على القادة الأفارقة رغم الفشل والديون



السبت 16 مايو 2026 08:00 م

كشفت قمة أفريقيا فرنسا في نيروبي، التي استضافتها كينيا وفرنسا يومي 11 و12 مايو 2026 بمشاركة أكثر من 30 رئيسا وقائدا، عن جدل واسع حول ظهور عبد الفتاح السيسي بسيارة مصفحة وحراسة مشددة واحتكاك أمني مع الرئيس السنغالي، بما حوّل الزيارة من حضور دبلوماسي إلى مشهد مساءلة سياسية

ويأتي هذا الجدل في لحظة تضغط فيها الديون على المصريين وتبتلع فيها خدمة الدين مساحات الإنفاق العام، لذلك لم يظهر مشهد نيروبي بوصفه تفصيلا بروتوكوليا محدودا، بل بوصفه امتدادا لطريقة حكم تقدم صورة القوة في الخارج بينما يدفع المواطن كلفة اختياراتها في الداخل

## سيارة مصفحة وحرس متوتر في قمة نيروبي

في البداية، تداولت حسابات على منصات التواصل مقاطع ومنشورات قالت إن السيسي وصل إلى مقر القمة في مركز كينياتا الدولي للمؤتمرات بسيارته المصفحة الخاصة من طراز مايباخ، خلافا لبقية القادة الذين استخدموا ترتيبات الدولة المضيئة، وهو مشهد فتح باب المقارنة بين بروتوكول الدولة وسلوك الاستعراض

ثم تحولت السيارة إلى مادة سياسية كاملة، بعدما كتب مؤيدون أن الأمر يعكس أعلى درجات التأمين والسيادة المصرية، بينما رد منتقدون بتعليقات ساخرة ومهينة ربطت المشهد بالبدخ والغرور السياسي، وبدا الجدل كأنه مواجهة بين رواية أمنية تبرر كل شيء ورواية شعبية ترى في التفاصيل استفزازا اقتصاديا

بعد ذلك، وسعت واقعة الاحتكاك بين الحرس المصري والرئيس السنغالي باسيرو ديوماي فاي مساحة الجدل، لأن الفيديو المتداول أظهر تدافعا أثناء مرور الوفد المصري، فتعامل مؤيدون مع المشهد باعتباره إجراء أمنيا عابرا، بينما قرأه معارضون بوصفه خطأ بروتوكوليا يمس رئيس دولة أفريقية

غير أن أهمية الواقعة لا تقف عند حركة يد أو ترتيب مرور، لأن القمة نفسها كانت مخصصة لخطاب الشراكة والتكافؤ بين أفريقيا وفرنسا، بينما خرجت صورة الوفد المصري باعتبارها صورة أمنية خشنة، تضع الحرس في واجهة المشهد وتدفع السياسة إلى الخلف

على هذا الأساس، رأى متابعون أن السيسي نقل إلى نيروبي نمط الحكم الذي يعرفه المصريون داخليا، حيث تتقدم الحواجز والسيارات والحراسات على السؤال العام، ويصبح الأمن لغة السلطة الأولى، حتى عندما تكون المناسبة قمة دولية تتحدث عن التمويل والتنمية والابتكار

وفي السياق نفسه، تخدم قراءة الباحث الاقتصادي تيموثي فلدس هذا المحور، لأنه وصف في نقد سابق نموذج إدارة الأصول المصرية بأنه بيع تحت ضغط لا يعالج الاقتصاد، وبذلك لا تبدو السيارة المصفحة تفصيلا منفصلا عن منظومة تفضّل الواجهة الثقيلة على معالجة جذور الأزمة

## خطاب الديون يصطم بسجل الاقتراض المصري

لاحقا، حاول خطاب السيسي في القمة نقل النقاش إلى أزمة الديون السيادية الأفريقية وإصلاح الهيكل المالي الدولي، حيث دعا إلى كسر الحلقة المفرغة للديون ومبادلة الديون بمشروعات تنموية وإصدار سندات خضراء، لكن هذه اللغة اصطدمت فوراً بسؤال مصري مباشر عن صاحب الأزمة في الداخل

ومن هنا، جاءت مداخلات حساب صدى مصر بنبرة قاسية، إذ سخر من تقديم السيسي خبراته التنموية لدول أفريقية بينما تعاني مصر من الديون والكهرباء وبيع الأصول، واعتبر الحساب أن الرئيس الذي أغرق المصريين في الالتزامات المالية لا يستطيع تقديم نفسه كصاحب وصفاً إقناذ

وبالتوازي، قدمت منصة الموقف المصري نقداً أكثر مباشرة، لأنها قالت إن الحل لا يبدأ بمبادلة ديون أو أدوات تمويل جديدة فقط، بل بوقف التوسع في الاقتراض ومراجعة مشروعات العاصمة الإدارية وغيرها وإعادة توجيه الإنفاق نحو القطاعات الإنتاجية والاعتراف بأن الأزمة نتاج سياسات خاطئة

كذلك، يعرض رأي زياد بهاء الدين هذا الخط التحريري، فقد قال نائب رئيس الوزراء الأسبق إن مصر تعاني من مصيدة ديون لن تخرج منها إلا بطرفة في الإنتاج والاستثمار والتصدير، وهذه العبارة تضرب قلب خطاب نيروبي لأنها تنقل النقاش من التمويل إلى الإنتاج

لذلك، تبدو دعوة السيسي لإصلاح النظام المالي الدولي صحيحة من حيث العنوان ومتناقضة من حيث الموقع، لأن رئيس النظام المصري لا يتحدث من خارج الأزمة، بل من داخل نموذج حكم راكم القروض ووسع مشروعات عقارية ورمزية ثم عاد ليحاضر الأفارقة عن كلفة الديون

وعند هذه النقطة، لا يصبح حضور السيسي في قمة أفريقيا فرنسا مشاركة عادية، بل يصبح اختباراً لصداقة السلطة المصرية، لأن الكلام عن أجندة 2063 لا يملك وزناً سياسياً حين يعجز النظام عن تقديم أجندة داخلية توقف نزيف الدين وتحمي الصحة والتعليم والعمل

### الصحة والتعليم يدفعان ثمن موازنة الدين

في المقابل، ركزت منصة الموقف المصري على أرقام موازنة 2026 و2027 باعتبارها دليل الاتهام الأوضح، حيث قالت إن مخصصات الصحة بلغت نحو 1.5% من الناتج القومي، وإن مخصصات التعليم بلغت 1.72%، بينما يفرض الدستور 3% للصحة و6% للتعليم

وبذلك، يصبح خطاب السيسي عن إنفاق الدول على خدمة الدين أكثر من الصحة والتعليم اعترافاً غير مقصود بحالة مصر نفسها، لأن فوائد الدين وحدها تقترب من 10.9% من الناتج المحلي، بينما تتجاوز خدمة الدين بفوائدها وأقساطها 20% من الناتج المحلي الإجمالي

كما تشير أرقام الدين المتداولة إلى أن الدين الخارجي يدور حول 164 مليار دولار، وأن الدين المحلي تجاوز 11 تريليون جنيه، وهي أرقام تجعل أي حديث رسمي عن التنمية بلا مراجعة جذرية مجرد إعادة إنتاج للأزمة بعبارات محسنة داخل قاعة دولية

وفي هذا المحور، يكتسب رأي الباحث الاقتصادي إلهامي الميرغني أهمية خاصة، لأنه يصف الاقتصاد المصري بأنه يعاني هشاشة هيكلية بسبب الاعتماد المتزايد على الديون في تمويل التنمية، ويربط ذلك بنمط قائم على العقارات والمقاولات بدلا من الصناعة والزراعة والقطاعات المنتجة

ثم تأتي المقارنة التي استدعتها منصة الموقف المصري مع دول أفريقية مثل سيشيل والكونغو وموريشيوس والمغرب لتضع الحكومة المصرية أمام سؤال الأولويات، لأن دولاً بموارد محدودة تخصص نسباً أعلى للصحة والتعليم، بينما تواصل القاهرة تحميل المواطن ثمن خدمة الدين وفشل التخطيط

وعلى مستوى الحقوق الاجتماعية، تعزز بيانات المبادرة المصرية للحقوق الشخصية هذا الاتهام، لأنها تربط تراجع الإنفاق على الصحة والتعليم بازدياد الموازنة تحت أقساط وفوائد القروض، وهو ما يحول الدين من رقم مالي إلى ضغط مباشر على المدارس والمستشفيات وفرص الحياة

لهذا، لا تنفصل سيارة نيروبي عن جدول الديون، ولا يفصل احتكاك الحرس عن خطاب التنمية، لأن المشاهد الثلاثة خرجت من بنية سياسية واحدة، ترفع كلفة الصورة وتخفف كلفة الإنسان، وتطلب من الخارج احترام القوة بينما تطلب من الداخل الصبر على التقشف

في النهاية، كشفت زيارة نيروبي أن النظام المصري لا يواجه أزمة تواصل فقط، بل يواجه أزمة مصداقية كاملة، فكل محاولة لتقديم السيسي كزعيم أفريقي قوي تصطدم بسيارة مصفحة وحرس مرتبك وديون ضخمة وموازنة منحازة للفوائد، وهذه الصورة لا تحتاج معارضة كي تسقط، بل تكفيها أرقام الحكومة نفسها